مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08) /العدد (2)، ديسمبر 2021، ص.ص:185-198

# الحوكمة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستقلة في ظل الشراكة المجتمعية

# Local governance as a mechanism for achieving independent local development under community partnership

**مفتاح حرشاو *[1]**

**[1]جامعة سطيف 2، الجزائر، m.harchaou@univ-setif2.dz**

تاريخ الاستلام:2021/09/21 تاريخ القبول:2021/10/19 تاريخ النشر:2021/12/31

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور الحوكمة المحلية في تحقيق وتعزيز التنمية المحلية المستقلة، وذلك من خلال آليات المشاركة خاصة في ظل تراجع دور الدولة في الوقت الذي بدأ فيه الحكم المحلي يظهر كمستوى للتنظيم الجيد والإطار الأكثر ملائمة داخل أقاليم الدولة بما يتوافق وخصوصيات كل منطقة، فالسياسة التنموية الهادفة هي التي تقوم على أساس الإنتقال من حالة الركود إلى حالة التقدم وتجعل من الجماعات المحلية البنية الأساسية في هرم الدولة والتعبير الواقعي عن سياستها وتعكس تدخلها العادل والمتوازن من جهة، ومن جهة أخرى يفرض عليها هذا الوضع ومن أجل تحقيق الحكامة الجيدة أن ينصهر جميع الفاعلين المحليين إعتمادا على مقاربة دينامية قائمة على الشراكة، الغاية منها خلق مناطق إقتصادية .

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة المحلية، التنمية المحلية، التنمية المستقلة، الشراكة

**ترميز JEL:** N4,O1,R5

**Abstrac** :

This research paper aims to highlight the role of local governance in achieving and reinforcing independent local development, particularly through participatory mechanisms, in view of the decline in the role of the state, while local government is emerging as a level of good organization and the most appropriate framework within the state territory, in line with the specificities of each region. It is the targeted development policy that is based on the transition from stagnation to progress and makes local communities the infrastructure of the state pyramid and the real expression of their policy and reflects their fair intervention.

**Keywords :** Local govenance, local development, independent development, partnership.

**JEL Classification Codes**: N4,O1,R5

*** المؤلف المرسل**

**1. مقدمة:**

يشهد العالم منذ الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات جذرية ومتسارعة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية وحتى المفاهيم والقيم، ونتيجة لما حصل من تغيرات في البنى القيمية والمفاهيمية ومنها تراجع دور الدولة من الدولة المتدخلة إلى الدولة الحارسة نتيجة لفشل البرامج المركزية في تحقيق التنمية على مختلف المستويات ما جعلها تنتهج نهجا لامركزيا ومحاولة تقوية نظم الإدارة المحلية والحكم المحلي في إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، لأن الإدارة المحلية نابعة من صميم الشعب فهي وحدها التي تستطيع تأكيد وحدة المجتمع باستشارة الرأي العام المحلي للإهتمام بالمشكلات الإنسانية وإشراك المواطنين في الوصول إلى حلول لها.

إن اللامركزية تعد أحد أهم النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة الشؤون العامة المحلية، وتحتل الإدارة المحلية مركزا مهما في أساليب التنظيم الإداري وتقوم بدور فعال في التنمية الشاملة لأنها قريبة من المواطن ونابعة من بيئته وقد وضعت بهدف إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، ومع حتميات التغيير المتسارعة وجب على الدولة القيام بإحداث تطويرات بناءة من أجل إصلاح هذه القطاعات وترشيدها عن طريق تفعيل اللامركزية بكل أنواعها ويتجلي من خلال الشراكة في إطار الحوكمة متمثلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني والجماعات المحلية .

إنطلاقا مما تقدم وتماشيا مع طبيعة العنوان المقترح فقد ارتأينا طرح المشكلة البحثية التالية:

**كيف يمكن للحوكمة المحلية المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستقلة في إطار الشراكة المجتمعية ؟.**

**الفرضيات:** للإجابة عن الإشكالية السابقة سنحاول إختبار الفرضية البحثية التالية:

- يتطلب تحقيق التنمية المحلية المستقلة تفعيل الدور التشاركي لمختلف الفواعل المجتمعية لما له من انعكاسات ايجابية.

**الأهداف:** سنحاول من خلال هذا المقال تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة الدور الحقيقي للمجتمع المدني في مجال تحقيق التنمية المحلية.
- تهدف الدراسة إلى إبراز قدرات القطاع الخاص كشريك فعال إلى جانب الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية.
- تهدف الدراسة لتبيان أهمية الشراكة بين هذه الفواعل غير الرسمية والجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية.

## 2. تأصيل نظري وضبط مفاهيمي

### 1.2.الحوكمة المحلية:

يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة الشائعة في أدبيات السياسة والإدارة والإقتصاد، على الرغم من شيوع المصطلح إلا أنه ليس هناك إجماع حول تعريف محدد له، كما أنه لم يتم تحديد صيغة معينة متفق عليها فلفظ الحوكمة يشير إلى القيام بالحكم بمعنى واسع ويهدف هذا الحكم الواسع إلى تحقيق العدالة والكفاءة في إستخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وذلك من خلال تقاسمهما بين جميع القطاعات وبشكل متساوي وتحقيق الشفافية وإعادة تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من الفواعل الرسمية وغير الرسمية (تعالبي، 2015، صفحة 20).

ومن التعاريف المقدمة في هذا الشأن بخصوص مفهوم الحوكمة المحلية التعريف الذي قدمه البنك الدولي على أن " الحوكمة هي التقاليد التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل تحقيق الصالح العام بما يشمل عليه من عملية إختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم، وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية وإحترام كل المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية (مايح شبيب و حسين علي ، 2018، صفحة 27).

ومن زاوية أخرى يمكن إعتبار الحوكمة المحلية مجموعة من العمليات والممارسات المتعلقة بتدبير الشؤون المحلية والتي تندرج ضمن إحترام القانون وتعزيز المسائلة والشفافية لمصلحة عموم الناس في المجتمع المحلي وهي بذلك تقتضي إقرار أليات تسمح للمواطنين بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم، كما تأخذ بعين الإعتبار الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وعليه يمكن تحديد ثلاثة أبعاد رئيسية ترتكز عليها التعاريف المقدمة بشأن الحوكمة المحلية وهي: (بن مرزوق و سي حمدي ، 2018، صفحة 217).

– **البعد السياسي:** ويقتضي إحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية، تفعيل المشاركة السياسية وإحترام القانون.

– **البعد الإداري:** أي الإدارة الفعالة والشفافية للموارد المالية والبشرية للمجتمع المحلي وتفعيل الديمقراطية المحلية اللامركزية.

– **البعد الإقتصادي:** أي فتح المجال أمام القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي دون تخصيص القطاع العمومي بإمتيازات أي تساويهما في الحقوق والواجبات.

وتشتمل الحوكمة المحلية على أهداف متنوعة للروابط المجتمعية النابضة بالحياة، والعيش والعمل والمحافظة على البيئة، وكذا الحفاظ على حياة الناس وحريتهم وخلق مساحة للمشاركة الديمقراطية والحوار المدني، ودعم التنمية المحلية التي يقودها السوق والمستدامة بيئيا، وتسهيل النتائج التي تثري نوعية حياة السكان.

**شروط الحوكمة المحلية:**

يجب أن تفي الحوكمة المحلية بشروط محددة حتى يمكن إعتبارها حوكمة جيدة وهي: (زهير، 2003، الصفحات 123-142).

- **الشرعية:** يجب أن يقبل المسيرين قرارات السلطات المسيرة باعتبارها شرعية.
- **المشاركة:** ضرورة وجود المشاركة الاجتماعية، أي أن تكون القرارات السياسية ممثلة الأغلبية، مع تحقيق العدالة الاجتماعية، مع حتمية الاستماع لأصوات من هم أكثر ضعفا وفقرا.
- **سلطة القانون:** يجب إحترام حقوق الإنسان وتطبيق سلطة القانون على الجميع وتقسيم السلطات.
- **المسائلة الاستحابة والشفافية:** يجب أن تكون الحوكمة المحلية حساسة مسؤولة وشفافة، وأن يكون المسؤولون خاضعين للمسائلة، بمعنى إمكانية معاقبة السلوكات غير المناسبة، يقصد بالحساسية إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق أولويات وإحتياجات المواطنين وأن تتصف بالفعالية في ذلك.
- **الإستدامة:** وهي إمكانية إدامة نشاطات الحكومة والتنمية الشمولية على المدى البعيد الداعي إلى تقليص الفقر وتنمية المجتمع.
- **الفعالية والفاعلية في استخدام المورد:** يعني قدرة الجهاز المحلي على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي إحتياجات المواطنين مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة لتفادي التبذير والإسراف.

**2.2.التنمية المحلية:**

التنمية المحلية عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للإرتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية وفق منظومة شاملة ومتكاملة.

وعلى هذا النحو تعد التنمية المحلية عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، وتتأسس على المشاركة الفعالة لمختلف الموارد المحلية بغية الوصول إلى رفع من مستويات العيش والإندماج والشراكة والحركية. (علوش ، 2014، صفحة 59).

ويعرف **محي الدين صابر** التنمية المحلية على أنها " العملية التي تتم بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للإرتفاع بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وحضاريا وإدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي" (المطلب، 2001، صفحة 184) .

وهي عبارة عن سياسات وبرامج تهدف إلى تنمية الجانب الاقتصادي، والاجتماعي للمواطن، وبالتالي لا تقتصر التنمية على الجانب الاقتصادي دون سواه كما أن التنمية المحلية بهذا المعنى هي شاملة وليست مفصولة عن المعنى العام للتنمية، كما أن التنمية في أي جانب من جوانبها هي عملية متكاملة، فالتنمية المحلية وإن كانت تبدوا إقتصادية في إطارها العام إلا أن هدفها إجتماعي، وهذا ما يؤكد أن التكامل بين الجوانب

الاقتصادية والجوانب الاجتماعية هو حتما ضروري ولا يقتصر هذا التكامل على الجوانب المادية فقط، بل لابد أن يواكبه تغيرات غير مادية تتمثل في ترشيد السلوك وترسيخ القيم لدى المواطنين، وأيضا محاربة التقاليد السيئة والتي تقف حجر تعثر أمام التقدم في كافة مجالات الحياة(عياش و آخرون، صفحة 6).

وعلى هذا الأساس فالتنمية المحلية هي عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والإندماج والشراكة والحركية وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلي ما باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان إستمراريته مع لإشراك الإنسان المحلي.

ومن هذه التعاريف يمكن استخلاص بعض المؤشرات المتعلقة بالتنمية المحلية والتي تتمثل في: ( رشاد أحمد ، 2007، صفحة 19).

- أنها تعتمد على الجهود الشعبية المحلية.
- أنها تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضي عنها إلى أوضاع أخرى جيدة.
- التغيير من موضع معين إلى وضع أحسن.
- الاهتمام بجميع الفئات وكافة القطاعات وكل المجالات.

**1.2.2-أهداف التنمية المحلية:** للتنمية المحلية أهداف متعددة منها: (محمد الحسن ، 2013، صفحة 116).

- وضع الخطط المناسبة وفق أولويات محددة لتنمية المجتمع المحلي والنهوض به إقتصاديا وإجتماعيا.
- الارتقاء بمستوى خدمات المجتمع المحلي.
- رفع وعي المواطنين بالمشاركة الفعالة في عمليات التنمية.
- وضع حلول ناجعة للمشكلات.
- الاهتمام بالأنشطة الوظيفية التي يمكن أن تساهم في عملية تنمية المجتمع المحلي.

**2.2.2-أبعاد التنمية المحلية:** لا شك أن للتنمية المحلية أبعاد يمكن ذ كرها على النحو التالي: (غريبي، 2007، الصفحات 47-48).

- **البعد الاقتصادي:** وفي هذا المجال تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي إقتصاديا ويتم ذلك من خلال البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا تتميز المناطق التي تتحدد مميزتها مسبقا عن مناطق أخرى بأن تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة ، إضافة إلى ذلك أن توفر فرص عمل لطالبيها ، وبهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق إمتصاص البطالة من جهة وتوفير المنتوجات الإقتصادية من جهة أخرى التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع للأقاليم الأخرى.
- **البعد الإجتماعي:** يركز هذا البعد الإجتماعي للتنمية المحلية على الإنسان والذي يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي وذلك من خلال الإهتمام بالعدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات العامة الإجتماعية لكافة أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الأفراد في إتخاذ القرارات بكل شفافية.

– **البعد البيئي:** أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي مثل الإحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء إلى مشاكل بيئية تعدت الحدود الجغرافية للدول إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم وهو ما توج بعقد الأمم المتحدة لمؤتمر حول البيئة والتنمية (مؤتمر الأرض) في ريودي جانيرو بالبرازيل 1992 ومن بين الأهداف الرئيسية للمؤتمر الدعوة إلى دمج الإهتمامات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية على المستوى الدولي.

ويركز البعد البيئي للتنمية المحلية على الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك والإستنزاف وفي حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي ولهذا وجب وضع حدود أمام الإستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية.

**الشكل رقم 1: يبين أبعاد التنمية المحلية**

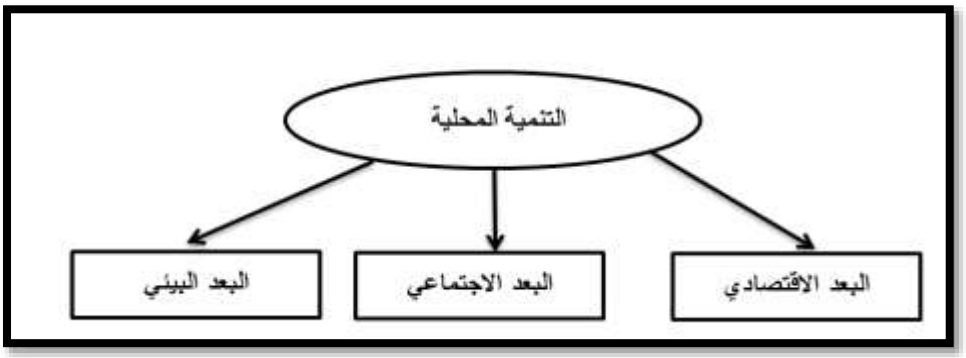


**المصدر:** من إعداد الباحث

**3.2– التنمية المستقلة:**

ونعني بالتنمية المستقلة صياغة مشروع حضاري شامل يهدف الى استغلال كل الموارد المتاحة والممكنة، المالية والمادية والبشرية والطبيعية ووضعها في خدمة بناء هيكل اقتصادي متقدم تتحقق فيه شروط التراكم الذاتي ، وتتوزع فيه ثمار العمل الاقتصادي بعدالة فيما بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية التي يضمها الاقتصاد القومي ، وهي في الحقيقة كل مترابط إضافة إلى أنها نسق اقتصادي وإجتماعي وسياسي متكامل (أوضافية ، 2016، صفحة 184)، ويتضمن مفهوم التنمية المستقلة بعض الشروط الضرورية لتحقيقها وهي: ( مصطيفي و بن سانية ، 2014، الصفحات 20–21).

- ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني حتى تضمن نجاح التنمية وتحقيق الاستقلال وتكوين القدرات الذاتية دون الإعتماد على الخارج.
- الحجم الكبير والإمكانيات الواسعة.
- السيطرة على الفائض الإقتصادي بشكل فاعل وتوجيه إستخدامه بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- عدم إغفال طبيعة الدول المجاورة وطبيعة العلاقات والسياسات المتبعة.
- التوجه نحو الداخل من أجل إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة وتوزيع الدخل.

- تخفيف أثر العوامل الخارجية على الإقتصاد المحلي دون الإنعزال عن العالم الخارجي

ويتبلور مفهوم التنمية المستقلة بأنها تتمثل في إعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده الخاصة مع إعطائه أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها. ( خثير و زبير ، 2015، صفحة 160).

ويمكن الكشف عن أهم ركائز التنمية المستقلة في الاعتماد على الذات على النحو التالي:

- السيطرة على الموارد الثورات الطبيعية: يكون هذا نفي التبعية للخارج وتحقيق التحرير الاقتصادي.
- توفر النمط الانتاجي المؤهل لقيادة تلك الاستراتيجيات
- التعبئة القصوى للفائض الاقتصادي ومركزته.
- تحقيق الثورة الزراعية.
- التصنيع الموجه لإشباع الحاجات الأساسية للسكان
- المشاركة الشعبية.
- اختيار التكنولوجية الملائمة وتوطينها.
- البعد الجماعي للإعتماد على الذات.

كما يقوم نموذج التنمية المستقلة المعتمدة على الذات على عدة مقومات أساسية هي:

- إحداث زيادة كبيرة في معدّل الادخار المحلي مع استمرار الاستفادة من الاستثمار الأجنبي.
- دور أساسي للدولة والتخطيط يحقق:
- السيطرة على الفائض الاقتصادي ومكوناته.
- ضبط الاستهلاك والاستيراد لدفع معدل الادخار المحلي.
- الاشتراك المباشر للدولة في مجال الاستثمار والإنتاج.
- النهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية وتكامل الأنشطة المرتبطة لها.
- انضباط علاقات الاقتصاد الوطني في الخارج
- التعاون بين دول الجنوب على شتى الجبهات لتعميم الفائدة مع تكامل أنشطتها الاقتصادية والإنتاجية.

## 3- تحقيق التنمية المحلية المستقلة في إطار متطلبات الحوكمة

سنحاول في هذا المحور تبيان دور الأطراف المجتمعية الفاعلة في الحكم المحلي والمتمثلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص ودورهما في تفعيل التنمية المحلية على المستوى الوطني وذلك على النحو التالي:

### 1.3.دور فواعل الحوكمة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستقلة.

بمقتضى تجسيد الحوكمة المحلية يجرى التفاهم بين أطراف مختلفة على العمل بصورة مشتركة بغية إنجاز مهمة معينة، وذلك عبر جمع ودمج الخبرات والتخصصات اللازمة والمتوافرة لمعالجة مشكلة ما، ولتحقيق ذلك تركز أطر الشراكة على النتائج، في حين تستخدم الموارد والصلاحيات في شكل تعاون متكامل، ويتم تصميم أطر الشراكة بهدف توزيع الأعمال والمخاطر بين الأطراف المختلفة وذلك حسب القدرات والخبرات المتوافرة. ( راشد و سليمان ، 2003، صفحة 6).

تقوم الشراكة على بناء خلفية مشتركة مع وضع أسس الاتفاق أو الاستمرارية، ثم التعرف على القضايا والمشكلات والفرص المتاحة والمتوقعة، وتحديد الأهداف المشتركة مع ترتيب الأوليات، وتجميع الموارد، ويجب إتفاق الشركاء على مبدأ المنفعة لجميع الأطراف بدلا من السعي لمنافع فردية، وذلك عن طريق العمل الجماعي وبأسلوب ديمقراطي، وذلك يؤدي إلى زيادة الخيارات والوعي العام بما يساعد على خلق المساندة وتقليل المعارضة وتعزيز وتعميق الديمقراطية (عاشور ، 8- 9 أفريل2007، الصفحات 8-9)..

وتتجلى الشراكات الناجحة بمجموعة من الخصائص، تتركز في قيادة مشتركة وعضوية واسعة إتصال فعال، وإمتلاك رؤية مشتركة واضحة، بينما تفشل الشراكات التي تفتقد المهارة الإدارية في إدارة الإختلافات، ولا تتحلى بوضوح الرؤية للأهداف والأغراض أو تتمسك بأهداف غير عملية، وتعجز في ضم كل اللاعبين الرئيسين، أو يرفضون الإنضمام إليها، كما أن عوائد أعضائها غير متكافئة، ويستطيع شريك بمفرده تحقيقها.

**الشكل رقم 2: الأطراف الفاعلة في الحكم المحلي**

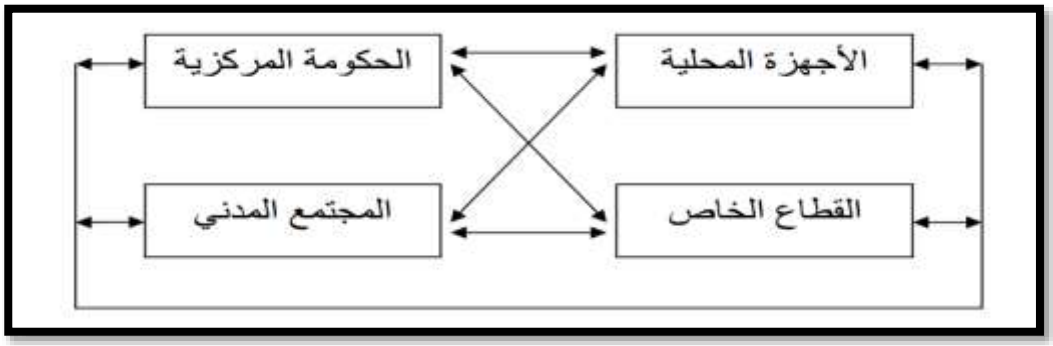


**المصدر**: وفاء معاوي، 2009-2010، ص 42.

### 2.3.دور منظمات المجتمع المدني في إطار الشراكة:

يلعب المجتمع المدني دورا بارزا في عملية البناء والتغيير الاجتماعي وهذا ما أدى إلى تعاظم دوره في مجال الدفع بعجلة التنمية المحلية خاصة في العقدين الآخرين أين تراجع دور الدولة في هذا المجال نتيجة الأعباء الكبيرة التي تتحملها في مجال التمويل ونتيجة لهذا الوضع أعطت كثير من الدول لمقاربة المجتمع المدني بإعتباره من الفواعل المهمة دورا بارزا في المساهمة بالدفع بالتنمية المحلية عن طريق شراكة مبنية على توجهات وإستراتيجية صحيحة.

و قد أصبح دور منظمات المجتمع المدني بارزاً في مساندتها للتنمية علي مستوي العالم، وأتضح ذلك من خلال إحصائية صدرت عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) موضحة أن مساهمات منظمات المجتمع المدني تتراوح ما بين 6-7 ملايير دولار سنوياً في أواخر القرن العشرين، كما أن تأثير المجتمع المدني في تشكيل السياسات العامة العالمية ظهر واضحا في الآونة الأخيرة من خلال حملات الدعوة الناجحة والتي تخص موضوعات متعددة منها حظر زرع الألغام الأرضية، و إلغاء الديون، و حماية البيئة. وقد استطاعت هذه الحملات أن تنمي الوعي عند الملايين في العالم وتستقطب تأييدهم ومساعداتهم العملية. (المطلب، 2001، صفحة 184) .

ويتنامى دور منظمات المجتمع المدني مع إزدياد الحاجة إلى إنخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية لاسيما بعد قصور أجهزة الدولة في تلبية الإحتياجات الإقتصادية المتزايد للمواطنين وبات من الضروري العمل على تحقيق هذه المتطلبات، كما لابد من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح شريكا في عملية التنمية وهذا للإستفادة من مواردها وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى المجالات التي يمكن للمجتمع المدني أن يعمل فيها والتي تهدف في الأخير إلى تحقيق التنمية المحلية وهي كمايلي: (ياسين، 2013).

1- **توفير الخدمات:** وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية والأهلية منذ عقود والتي تتضمن الجمعيات والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات فضلا عن قدرته في الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة لاسيما في الأرياف والمناطق النائية.

2- **المساهمة في العملية التنموية:** من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال له دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الإستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

3- **المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستوى الوطني أو المحلي:** من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها والتأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق أهدافه يقوم هذا النوع من منظمات المجتمع المدني بتنفيذ الإستراتيجيات التالية:

- **الرصد والمراقبة:** إن حق الإطلاع والوصول إلى المعلومة هو حق من حقوق المواطنين، ويساهم هذا في إتاحة الفرص أمام المجتمع للإطلاع على السياسات التنموية المقترحة وبالتالي الإطلاع على سبل تنفيذها وعلى نتائجها.
- **تطوير الأطر القانونية ذات الشأن العام:** حيث أن التنمية تستلزم إصدار مجموعة من القوانين التي تكفل هذا الحق وتحميه بالإضافة إلى القوانين التي تكفل هذا الحق وتحميه بالإضافة إلى القوانين التي تضمن شفافية المعلومة والحق في المشاركة.
- **المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية:** والتصدي للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسر وللأفراد.
- **تأسيس مراكز البحوث والدراسات:** وتقديم الاستشارات والرؤى وأجراء المسوحات الميدانية وتحليلها.

وبالإضافة إلى العهود والإتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق المجتمع والمواطنين، وقعت 171 دولة في عام 2000 على الألفية الإنمائية الثالثة الذي أكد على وجوب تحرير المواطنين من الخوف تأكيدا على حق العيش بسلام وأمن وتحريرهم من العوز من خلال تأمين حقوقهم الإقتصادية والإجتماعية وحقهم في العيش بكرامة من خلال ضمان حقوقهم السياسية والمدنية والثقافية.

ويمكن القول أن العمل المجتمعي التطوعي أصبح كأحد أهم مرتكزات تنفيذ أهداف وإستراتيجيات الخطط التنموية في مختلف البلدان على حد سواء ، حيث برزت مفاهيم جديدة حول المشاركة الشعبية والتطوع مثل

المشاركة المجتمعية ، الجهود الذاتية ، الإعتماد على الذات ، وأصبحت هناك علوم تهتم بتقييم أعمال الجمعيات والهيئات التطوعية من خلال معايير وأسس علمية تهدف إلى تصحيح مسارها وضمان تحقيق أهدافها وفق أفضل الأساليب ، كما تدرجت تلك الجمعيات من محلية على مستوى الحي إلى وطنية ثم إقليمية فدولية ، وفي هذا الصدد إعتبر علماء الاجتماع والتنمية بأن تلك الجمعيات والهيئات هي محور الإرتكاز لتنمية المجتمع والرافد الأساسي لجهود الدولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والإجتماعية. (عبد اللاوي ، 2010-2011، صفحة 84).

**3.3.دور القطاع الخاص في إطار الشراكة:**

ويتجلى دور القطاع الخاص في المقاربة التشاركية من خلال التوجه نحو اللامركزية وزيادة المشاركة الجماهيرية في عملية إتخاذ القراررات، حيث بات وأكثر من أي وقت مضى ضرورة الاعتماد على شراكة بين القطاع العام والخاص في العملية التنموية سواء على المستوى الوطني أو المحلي ، حيث أدركت العديد من الدول أهمية القطاع الخاص في المساهمة في التنمية المحلية والرفع من مستوى معيشة المواطنين وتحسين مستوى الخدمات العامة خاصة أن هذا الأخير أي القطاع الخاص يتميز بالقدرة على الإبتكار والتجديد (بوجلال، 2017، صفحة 62).

حيث تؤكد العديد من الدراسات في هذا الصدد على أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو إقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل ، وهذا ما إنعكس بالخصوص في تزايد الإتجاه في العديد من الدول بداية الثمانينات من القرض الماضي نحو عملية خوصصة المؤسسات العمومية وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي والتي تتمثل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل يزيد من مكانته في النشاط الإقتصادي، إذ أن عملية الخوصصة تحول الإهتمام من الأهداف السياسية التي يعكسها نشاط القطاع العام إلى الأهداف الإقتصادية التي يعكسها نشاط القطاع الخاص، وقد جاء هذا التحول إنطلاقا مما يتميز به من مزايا عديدة مقارنة بالقطاع العام وذلك كما يلي:

- ارتكاز نشاطه الإقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح في النشاط لطغيان الهدف الإجتماعي ذو الخلفية السياسية على الهدف الإقتصادي في نشاطاته.
- الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشاد في استخدام الموارد.
- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن إرتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء.
- الإدارة الكفأة للنشاط الإقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص إنطلاقا من إستهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية.
- التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الإقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

**4.إنعكاس آليات الحوكمة الرشيدة على تحقيق التنمية المحلية المستقلة**

إن تطبيق أليات الحوكمة المحلية في ظل الشراكة المجتمعية للمجتمع المدني والقطاع الخاص قد ينعكس إيجابا على أداء الإدارة المحلية وهو ما يدفع بعجلة التنمية المحلية نحو تحقيق مستويات أفضل على إعتبار أن التنمية المحلية هي البداية الحقيقية نحو تحقيق تنمية وطنية مستقلة، ويمكن رصد أهم إنعكاسات أليات الحوكمة المحلية على تحقيق التنمية المحلية من خلال تحقيق مايلي: (بوخدوني ، 2015، الصفحات 9-10-11) .

- **التخفيف من حدة المركزية وتقرير اللامركزية:**

إن إعادة صياغة مفهوم اللامركزية وتعزيزه وتدعيمه بالاستقلال المالي وإعادة هيكلة الإدارة غير كاف لتحقيق تسيير فعال لهذه الإدارة بل يجب إعتماد طرق ومناهج عملها عن طريق إنجاز شبكة معلومات داخلية وخارجية لتسهيل نشر المعلومات وترقية سبل الإتصال والحوار بثقافة الإعلام وفتح المجال أمام المتفقين للمشاركة في تسيير شؤونهم لتكريس الثقافية على مستوى كل الأعمال التي تتطلب بدورها مراجعة طرق معالجة الملفات والإجراءات الإدارية من أجل تحسين الإدارة المحلية لتحقيق أهدافها المسطرة وذلك بالابتعاد عن الرقابة كوسيلة للضغط والعقاب لأن ذلك يخلق جو من النفور والهروب وإنعدام الثقة بين القاعدة والمركز.

- **تجنب تضخم الجهاز الإداري:**

تتجسد ظاهرة التضخم الإداري في وجود توسيع أفقي على مستوى التنظيم الإداري في وجود تعدد في المستويات بناء التنظيم وذلك من خلال:

- التحكم في عملية الإشراف والتوجيه من أجل المعلومات من أسفل القاعدة إلى قمة التنظيم وكذا الإسراع في وصول الأوامر والقرارات من قمة التنظيم الإداري إلى قاعدته.
- التقليص في أجهزة الرقابة لتجنب التضارب بشأن المسائل ومحتوى التقارير التنظيمية.

- **تسيير وتثمين العنصر البشري:**

رغم المشاكل المتعلقة بتسيير الموارد البشرية التي ظهرت عبر القرون الماضية، فإن المهمة الأساسية للإدارة المحلية تكمن في إدخال أسلوب جديد لتسيير الموارد البشرية يتلاءم مع التطلعات الجديدة للإدارة وإمكانياتها، ومادام المورد البشري هو المسؤول الوحيد عن تحقيق الحوكمة على المستوى المحلي والابتعاد عن الحكم الفاسد وغير الصالح الذي يتوجب إصلاح العنصر البشري والاهتمام به، ذلك أن إصلاح الهياكل الإدارية دون إصلاح الإنسان يعتبر إصلاحا قاصرا الذي يؤدي إلى الإصلاح الجذري المنشود.

وهنالك آليات أخرى نذكر منها:

- تفعيل الإتصال بين مختلف الوحدات .
- ربط الترقية بالكفاءة.
- التقليص من عدد الموظفين في الإدارة وإصلاح نظامها.

ويمكن إبراز إنعكاسات الحوكمة المحلية في تحسين وتطوير إدارة الجماعات المحلية في الشكل المبين أدناه

**الشكل رقم 03: إنعكاس آليات الحوكمة على رسم سياسات وإستراتيجيات التنمية المحلية**

**المصدر**: محمد بن سعيد وبسمة نزار، 2015، ص 9.

**خاتمة:**

من كل ما تقدم يمكن القول أن تحقيق التنمية المحلية مطلب مجتمعي تسعى كل الدول للوصول إليه معتمدة في ذلك على تسخير كل الإمكانيات المتاحة ولن يتأتى هذا المطلب إلا ساهمت الفواعل المجتمعية الأخرى كالمجتمع المدني والقطاع الخاص في الدفع بعملية التنمية المحلية على إعتبارها أساس تحقيق التنمية الوطنية الشاملة خاصة في ظل تراجع دور الدولة، إذ أن الحوكمة المحلية بما توفره من مشاركة فعالة ومسائلة وشفافية ، سلطة القانون والإستدامة الحل الأنجع للنهوض بالتنمية المحلية والدفع بها للأمام.

وبالتالي فإن بناء إقتصاد غير تابع بتطبيق نموذج التنمية المحلية المستقلة المعتمدة على الذات عمل صعب ولكنه ليس بالمستحيل خاصة في الدول ذات الحجم المتوسط والكبير، فإذا كان من أولويات التنمية المستقلة البدء من الإحتياجات الأساسية لغالبية السكان وإحداث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وعلاقاته الخارجية التي تمكن من تنشيط حركة التصنيع وتحركها في إتجاه إشباع الحاجات.

وعليه يمكن إيجاز مجموعة من التوصيات التي تسعى هذه الدراسة لتقديمها وهي على النحو التالي:

- العمل على إعطاء حيز أكبر لمنظمات المجتمع المدني بما في ذلك إستقلالها عن الدولة حتى يسهل عليها المساهمة والمشاركة في عملية التنمية في مختلف المجالات.
- ضرورة العمل على توفير مناخ ملائم يساعد في التشجيع على الإستثمار المحلي وخلق الثروة الوطنية في كل منطقة.
- فسح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في في التنمية المحلية وذلك عن طريق تخفيض كل الإجراءات البيروقراطية التي تقف عائقا في سبيل تحقيق هذا الهدف.

– ضرورة إحداث شراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تعكس نوع من التكامل في النشاط الإقتصادي يخدم كلا القطاعين، ويؤسس لنمو ديناميكي للقطاع الخاص الذي يتمكن بذلك من الحصول على فرص أوسع لتوسيع نشاطه ومن ثم تعزيز مكانته وأدائه بما يعود بالفائدة على النشاط الإقتصادي.

– العمل على ترسيخ فكرة الشراكة بين الدولة والفواعل المجتمعية الأخرى بغية تحقيق التنمية المحلية.

**المراجع:**

**الكتب:**


1. عبد المجيد، عبد المطلب، (2001)، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية، دار النشر الثقافية.
2. عبد اللطيف، مصطيفي، و عبد الرحمان بن سانية،(2014)، دراسات في التنمية الاقتصادية، بيروت، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
3. الشمري، مايح شبيب، و الشامي حسين علي ، (2018)، الحوكمة والنمو الاقتصادي ، دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع.
4. زياد عبود، علوش، (2014)، لبنان التنمية آفاق وتحديات، بيروت، دار الفرابي.
5. عبد اللطيف، رشاد أحمد، (2007)، الإطار النظري لتنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر.
6. نوال علي، تعالبي،(2015)، الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها، الجزائر، مركز الكتاب الأكاديمي.
7. عمر طيب، بوجلال،(2017)، إدماج المقاربة التشاركية في الإصلاحات السياسية، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي.
8. كايد، زهير، (2003)، الحكمانية قضايا وتطبيقات، لقاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.


**الرسائل والأطروحات:**


1. بن عثمان، شويح ، (2011)، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية (أطروحة مكملة لنيل شهادة الماجستير. تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد
2. عبد اللاوي، عبد السلام ، (2010–2011)، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، مذكرة مكملة لينل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية . جامعة ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة.الجزائر.


**المقالات:**


1. أحمد، غريبي، (2007)، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 4، (1)، 47–48.

2. حدة، أوضافية ، (2016)، التنمية المستقلة والعولمة بين التنظير والتطبيق إقتناص بعض التجارب، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون (45)، 184.
3. محمد، خثير، ومحمد، زبير،(2015)،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 160.
4. عنترة ،بن مرزوق ، و عبد المؤمن، سي حمدي ،(2018)، الإنتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر دراسة في التحديات والآليات، مجلة التراث،1، 217.
5. عبد الرحمان، محمد الحسن، (2013)، دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان، مجلة الباحث، 13، 116.

**المداخلات:**

1. أحمد يحيى، راشد، ومنى حسين، سليمان ، (2003)، الشراكة والتنمية الحضرية المستدامة للبيئات التراثية بين الواقع والطموح رؤية مستقبلية لمنطقة القاهرة القبطية ". المؤتمر الإقليمى العربى لتحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة، وزارة الإسكان والبنية التحتية والمجتمعات الحضرية مع جامعة الدول العربية والمؤتل، الأمم المتحدة.
2. زبير ،عياش ، و آخرون. (بلا تاريخ)، الحوكمة الجيد ودورها في تعزيز التنمية بالجماعات المحلية بالجزائر دراسة حالة بلديات ولاية أم البواقي، الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعريريج، الجزائر.
3. نادية ،عاشور، (2007)، العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية المعاصرة، الملتقى الدولي "الحكم الرشيد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة سطيف 2، الجزائر.
4. وهيبة، بوخدوني ، (2015)،أليات تطبيق مبادئ الحوكمة وتطوير الإدارة المحلية بالجزائر، الملتقى الدولي حول الحومة والتنمية المحلية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي ببرج بوعريريج ، الجزائر.

**مواقع الانترنت:**

موسى، سعيد ياسين. (14 02, 2013)، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية تم الاسترداد من http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=219706(14-02-2013، 17-03-2021.